



اسم المقال: عرض كتاب: "التنوع الخلاق: خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق" للكاتب سعد سلوم

اسم الكاتب: وحدة البحوث والدراسات / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2211>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 14:46 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



عرض كتاب :

التنوع الخلاق : خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق

المؤلف : سعد سلوم
الناشر : مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية
سنة ومكان الطبع : بغداد ٢٠١٣

عرض:

وحدة البحوث والدراسات / كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

لدى مناقشة الطروحات المختلفة لتعزيز التعددية في العراق والعثور على حل لمشكلة هجرة الاقليات يجري التركيز على "زاوية واحدة للحل" دون إيجاد حل تكاملي، ويحاول كتاب التنوع الخلاق والصادر عن مؤسسة مسارات في العام ان يقدم مقارنة تكاملية تقدم خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق.

تم تقسيم فصول الكتاب لتقدم هذه المقاربة التكاملية والتي تتضمن اصدار تشريعات لتعزيز التعددية (الفصل الاول)، واستحداث مناهج دراسية ملائمة لمجتمع تعددي (الفصل الثاني)، فضلا عن تنشيط الحوار بين الاديان (الفصل الثالث) اخيرا ادارة المناطق المتنازع عليها (الفصل الرابع).

يضع الكتاب هذه المقاربة التكاملية ازاء مقارنة محلية أو مناطقية تضع حلا وحيدا لمشكلة هجرة الاقليات وهي انشاء منطقة خاصة بالاقليات في العراق، فقد ارتفعت في السنوات الاخيرة أصوات تطالب بإنشاء منطقة خاصة بالاقليات تكفل حمايتهم وتوفير موارد مالية كافية لتنمية مناطقهم.

وحسب أطروحة الكتاب يحظى مثل هذا الطرح بتأييد بعض ممثلي الجماعات الكبرى للتهرب من تقديم حل وطني لتعزيز التعددية في العراق، وإيجاد حل حقيقي لمشكلة هجرة الاقليات، وخاصة انه يقدم عادة خلال المظلة الاثنية لجماعة كبرى: كردية أو عربية. ومن ثم لا يمكن الحديث عن استقلالية إدارية لمناطق الاقليات التي تنظر إليها الجماعات الكبرى ككيانات ملحقّة.

ويحاول الفصل الرابع ان يناقش مختلف الحجاج بين مؤيدي ومعارضى المنطقة الخاصة بالاقليات والتي تشكل ما يطلق عليها الكتاب "المقاربة المناطقية" لحل مشكلة هجرة الاقليات.

في مقابل هذه المقاربة يقدم الكتاب في فصوله الثالث الاولى مقارنة تكاملية تركز على تعزيز التعددية عن طريق ما يأتي :

تعزيز التعددية عن طريق اصدار تشريع:

يرى المؤلف في الفصل الاول ان اهم سعي لشكل من اشكال المساواة يعكس قيما معينة لها مكانتها وحيزها في نسيج وتاريخ المجتمع العراقي ويمثل بصمة خاصة لمعالجة ارث الماضي او تحديات الحاضر يتمثل بالتصدي لماضي التمييز تجاه الاقليات وضعف الشعور بالمواطنة بسبب التمييز الرسمي ضد الاقليات والتي وصلت الى حد تجريد جماعة كاملة من جنسيتها والتشكيك بعراقيتها الخ

ويمكن للمطالبة بالمساواة وعدم التمييز ان تتطور الى محاولة فرض قيم بديلة للتمييز على اساس التصنيف والفرز الاثنوطني بعد نحو تأكيد قيم المواطنة على قاعدة الاعتراف بالتعددية، ومن ثم تتحول المطالبة بالمساواة وعدم التمييز الى محاولة اصلاحية لنظام المحاصصة الطائفية الذي عرفل انطلاق دولة المواطنة خلال السنوات الماضية.

إن إصلاح هذا النظام، وتعديل هذه الثقافة عن طريق التشريعات، يشكل أولى الخطوات في حزمة الإجراءات التي نقتربها، والتي تكون المقاربة التكاملية لمشكلة الأقليات.

ويتصور الكتاب ان خير مقارنة ممكنة هي العمل على تشريع يحظر التمييز العرقي والديني والطائفي في العراق..

المناهج الدراسية بين التعديل واستحداث مناهج جديدة :

يناقش الفصل الثاني مسألة استحداث مناهج دراسية جديدة تعزز التعددية، فقد شهدت المناهج الدراسية في العراق ما بعد بعض التعديلات، استجابة للتحويلات التي حدثت منذ ذلك التاريخ، إلا إن هذه التعديلات لا تزال تفتقر إلى منظور شامل ولا تعكس استراتيجية محددة، لكون صناعة القرار على مستوى وزاري خاضعة لمنطق المحاصصة، ومن ثم هي لا تقدم فرصة لتوفير جهد تراكمي في المستقبل القريب، وخضوعها لايدولوجيا الإسلام السياسي الممزق برؤيتين للإسلام: سنية وشيعية، ففي منهج التربية الإسلامية حذفت مجموعة من الأحاديث النبوية غير المتفق عليها بين الشيعة والسنة، وأضيفت أحاديث جديدة عدها القائمون على المنهج أكثر مصداقية من حيث الرواي.

لكن الوزارة من جهة أخرى، لم تجد بديلا لطلبة الأديان الأخرى غير الإسلامية؛ كالمسيحيين، والصابئة، والأيزيديين، وبذلك حافظت على قرارات النظام السابق في إعفائهم من مادة التربية الإسلامية، لكنها لم تستحدث مناهج دينية خاصة بهم. وبقي هؤلاء الطلبة يدرسون منهج دينهم في الكنائس ودور العبادة الخاصة بهم بعيدا عن المدرسة.

وتتركز مقاربة الكتاب في تحفيز النقاش حول أهمية استحداث مناهج جديدة، وهي المقاربة التي يتبناها الكتاب بما تطوي عليه من (تصميم هذه المناهج) مع تأهيل (كوادر تدريسية جديدة)، ومن ثم محاولة إصلاح العملية التعليمية التي تتميز بالجمود سواء من ناحية المناهج الدراسية أو طرائق التدريس.

حوار الاديان كآلية وقائية لحل النزاعات الاثنية

يحاول الفصل الثالث مناقشة دور رجال الدين كجزء من بنية صنع القرار في البلاد، اذ يحلل الفصل أهمية ان يكون رجال الدين جزء من جهد مشترك لبلورة خريطة طريق لحل النزاعات الاثنية في العراق؟ وتحيل دور فاعل للدين في تسوية الخلافات بدلا من ان يتم توظيفه لخدمة مصالح نخب سياسية تتلاعب بالرموز الدينية وتستخدم المشاعر الدينية ضمن استراتيجية تعبئة ضد الآخر؟.

وبشكل أكثر تحديدا : تطوير حوار بين رجال الدين كدبلوماسية "خيار ثان" لمعالجة الصراع الطائفي او الحد من آثاره. تكمن أهمية المزوجة بين "الديني" " "السياسي" من وجهة نظر المؤلف في إيجاد دبلوماسية جديدة، وطرق بديلة ومبتكرة، في ظل بيئة عراقية معقدة، يأخذ فيها التنافس الديني وتحديد الهوية الدينية أشكالاً جديدة ويتناول ولاءات بديلة جديدة، ويتضمن استراتيجيات تأويلات خبيثة لتوظيف اشباح التاريخ بهدف إقلاق ارضية الحاضر، واستدعاء اساطير وتخليقها بهدف "شيطنة الآخر".

ونظرة واحدة على الشرق الاوسط توضح مقدار فعالية هذه اللعبة كمصدر لإثارة التوتر في سوريا ومصر ولبنان وبلدان الخليج العربي. ومع نمو احتمالات العنف في المجتمعات المتعددة الاديان والطوائف، تبرز أهمية تعزيز حوار بين رجال الدين لغرض تلافي تحول التوترات الدينية الى اشكال عنف منفلة.

فمثلا يتم تحميل مجموعة من "رجال الدين" جزء كبيرا من مسؤولية حالات استهداف الاقليات والتوتر الطائفي، فنفخ خطابهم التحريضي في رماد الطائفية دافعا الى حالة من الهيجان وفقدان بوصلة الايمان بالآخر،

وبالتالي اصبحوا (جزءا من المشكلة). نرى ان رجال الدين يمكن ان يقدموا جهودهم في اطار داعم للتعايش السلمي فيكونوا (جزءا فاعلا من الحل) بدلا من ان ينظر لهم كجزء من المشكلة.

ويناقش الفصل امكانيات توفر العراق على رجال دين معتدلين من مختلف الخلفيات الدينية والاثنية والطائفية وهو ما يفسح المجال لتخيل عمل جماعي عابر لخطوط التقسيم الدينية والطائفية، مثل وجود مرجعية السيد السيستاني في النجف الاشرف التي عرفت بموافقتها المعتدلة وتأكيدها على القيم العبرة لخطوط التقسيم الاثنوطائفية، وادراكها ان طبيعة النزاع في العراق سياسية. فضلا عن نشاط البطريك "لويس ساكو" الذي تم انتخابه بطريكاً على الكنيسة الكلدانية في شباط . "ساكو" مع خلفيته الاكاديمية في معرفة اللاهوت الاسلامي وتجربته الملمتة في تعزيز حوار الجماعات المختلفة في كركوك، يوفر زخما لنجاح حوار ديني اسلامي مسيحي جاد وحقيقي في سياق دبلوماسية الخيار الثاني.

كما يذكر الفصل نشاط مؤسسات دينية، كان لها حضور على مستوى دولي مثل مؤسسة الامام الخوئي الخيرية في لندن، والتي امتد نشاطها ليزرع جذوره في العراق بعد فتح فرع لها في النجف، ويمكن ان تعرفن خبر المبادرة الدولية في حوار الاديان وتقدم "النجف" كمدينة منفتحة على حوار داخل الاسلام بين نسختيه الشيعية والسنية، كما على حوار بين الاسلام الشيعي وبقية الاديان .

وقد أخذ حوار الاديان بعدا اشد حيوية مع مشاركة منظمات المجتمع المدني، وانخراطها في مبادرات تستجيب لتحديات الواقع العراقي المتحرك، وكتعبير جماعي عن تأسيس اطر لحوار الاديان بين رجال دين وقادة مدنيين، ولعل ابرز مثال هو "مبادرة الحوار الاسلامي المسيحي" وهي اطار مدني تأسس بمبادرة مشتركة من مؤسسة الامام الخوئي الخيرية ورهبنة الآباء الدومنيكان في العراق ومؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، والتي انطلقت بعد الحادث الاجرامي في كنيسة سيدة النجاة في " - " .

وتبلورت مبادرة الحوار الاسلامي المسيحي بعد اكثر من عامين من العمل لتأسيس ارضية صلبة للحوار الديني في العراق عن تأسيس اطار اشتمل من الحوار الاسلامي المسيحي، فتم تطوير فكرة حوار اديان كدبلوماسية "خيار ثان" لمعالجة الصراع الطائفي او الحد من آثاره، فتم الاعلان رسميا عن تأسيس "المجلس العراقي لحوار الاديان" في اذار . كإطار يجمع قادة دينيين ومدنيين من مختلف الثقافات العراقية.

وتبدو صعوبات تعزيز او تحقيق دبلوماسية الخيار الثاني بوصفه "استراتيجية مشتركة" في معدلات العنف العالية التي قد تقف حجر عثرة دون تطوير حوار بين الزعماء الدينيين، ويصبح حينها رجل الدين المتشدد أكثر شعبية بين جمهوره المستقطب طائفيا.

وايضا المصاعب المرتبطة بوجود اديان غير كتابية في العراق، أو اقلية دينية تعد خارج اطار البنية الثقافية المقبولة في البلاد والمتمثلة بالاديان الابراهيمية، الامر الذي يعزل ممثلي هذه الاقلية الدينية عن المشاركة في الحوار، ويجعلها الى مجرد كومبارس على مسرح معركة الجميع ضد الجميع.

يقدم الكتاب في مقارنته التكاملية خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق من خلال العمل مع البرلمان (اصدار تشريع لتعزيز التعددية) والعمل على استحداث مناهج تعزز التعددية (وهو مشروع طموح يحتاج جهدا مشتركا وجماعيا بين المجتمع المدني والدولة) والعمل مع رجال الدين (من خلال العمل على حوار الاديان كاستراتيجية وقائية) (ادارة التنوع الخلاق من خلال ايجاد آلية مناسبة لادارة المناطق المتنازع عليها).